

Distr.: General
12 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد زدوروف (نائب الرئيس) (بيلاروس)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



٢ - السيد **جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلاده تلتزم بنظام التجارة الدولية المتعدد الأطراف وتطمح إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأضاف أنه يجب إزالة جميع العراقيل الاقتصادية والسياسية التي تحول دون انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية.

٣ - واستطرد قائلاً إن تقرير الأمين العام المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية" (A/66/138) يسلط الضوء على الآثار السلبية لتلك التدابير على آفاق النمو الطويل الأجل للدول المتضررة وعلى رفاه سكانها. وأشار إلى أن الجمهورية العربية السورية تُستهدف من طرف الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، وتوجد تفاصيل ذلك في الوثيقة A/C.2/66/4. وإن مثل هذه التدابير ليست غير أخلاقية فحسب، بل إنها أيضاً غير قانونية، إذ تتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، كما أن لها انعكاسات خطيرة على النظام التجاري الدولي، حيث تسهم في زيادة مناخ عدم الثقة في صلاحيته ومدى التزام الدول المتقدمة النمو به وتعرق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. واحتتم بقوله إنه ينبغي للدول التي تفرض مثل هذه التدابير على دول أخرى أن تقوم بإنهائها بشكل فوري، إعمالاً لمبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، ولتحسّن من صورتها أمام شعوبها وأمام الرأي العام العالمي.

٤ - **الأسقف شوليكا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أشار إلى أن النظام التجاري الدولي الحالي تسوده أشكال من الإجحاف، وأعرب عن أسفه لكون آفاق الإصلاح في مجال التجارة تبدو حالياً بعيدة المنال أكثر من ذي قبل، رغم التعهدات المعلنة في اجتماع مجموعة العشرين المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. بمنع عودة الحماية التجارية

نظراً لغياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، ترأس الجلسة السيد زدوروف (بيلاروس)، نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/66/388)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/66/185)، A/66/138 (Part I)، A/66/15 (Part II)، A/66/15 (Part III)، A/66/15 (Part IV)، A/66/323 (A/C.2/66/4)

(د) **السلع الأساسية** (تابع) (A/66/207)

١ - السيد **نسيم** (باكستان): قال إنه من أجل الخروج من حالة الجمود في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتحرير الطاقات الإنمائية للتجارة بواسطة نظام تجاري عالمي قائم على قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف، ينبغي التركيز على تحرير القطاع الزراعي وحركة الأشخاص في إطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، ورفع الحواجز غير الجمركية، وضمان معاملة خاصة للبلدان النامية، وتعزيز نظام لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يكون موجهاً للتنمية. وإن الفشل في تجاوز الجمود سيُضعف منظمة التجارة العالمية وسيزيد في تشويه النظام التجاري العالمي، ولا بد أن تجتنب البلدان اعتماد تدابير الحماية. إضافة إلى ذلك، ينبغي تناول تقلبات أسواق السلع الأساسية من منظور الحد من الفقر وتحقيق التنمية. وإن هناك حاجة للاستثمار المتزايد والمطّرد في إنتاج السلع الأساسية بهدف معالجة حالات عدم التوازن بين العرض والطلب ومراقبة أثر المضاربة في العقود الآجلة للسلع الأساسية.

الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)، المقرر عقدها في الدوحة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتأمل المكسيك أن يتناول جدول أعمال الأونكتاد على نحو مستفيض قضايا التجارة والتنمية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وتدعم التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامي إلى تحقيق التنمية الشاملة والنمو المستدام.

٦ - السيد غوميندي (موزامبيق): قال إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أدت إلى تغييرات هامة في العلاقات التجارية لموزامبيق. فقد تم تكميل التوسع الكبير والتنوع اللذين عرفتهما قاعدة التصدير لديها بإصلاحات كبرى لداول التعريفات على الاستيراد، مما أدى إلى نتيجة إيجابية على العموم. وتستلزم التحديات المتبقية التصدي لقيود جانب العرض لتمكين المصدرين الموزامبيين من الوصول إلى الأسواق الدولية الهامة، ومن تلك التحديات تحسين البنية التحتية لتعزيز التنافسية التجارية وتخفيض تكاليف الإنتاج.

٧ - ومضى قائلاً إن المعونة من أجل التجارة أمر هام في تعزيز وتنوع القدرة الإنتاجية، خاصة في أقل البلدان نمواً، يرر تخصيص موارد إضافية على شكل منح. وعلاوة على ذلك ونظراً للخلافات المتواصلة في مفاوضات جولة الدوحة، فإن موزامبيق تدعو جميع الأطراف إلى السعي وراء خاتمة إيجابية في الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية حتى تتمكن البلدان النامية من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي ويكون لها نصيب من فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال في الأخير إنه تستطيع البلدان النامية أن تواجه تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية، والتي تمس بالخصوص الاقتصادات المستوردة الصافية للأغذية أو التي تنتج محاصيل مدارية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المعنية في خلق قدرات وطنية على التكيف والانتعاش.

إلى الظهور واختتام جولة الدوحة قبل نهاية عام ٢٠١٠. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تستجمع الشجاعة السياسية اللازمة لتعزيز التجارة العادلة، ورغم أن معظم العالم المتقدم النمو يعرف صعوبات اقتصادية وفقدان فرص العمل إثر الإصلاحات في مجال التجارة، فإن أي تخفيف لتدابير الحماية على منتجات زراعية معينة، ولو كان متواضعاً، سيكون له تأثير بالغ في سبل عيش العديد من صغار المزارعين في البلدان النامية. فالزراعة قطاع محوري في كثير من هذه البلدان لأن أغلبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية ولأن البلدان النامية، بخلاف البلدان المتقدمة النمو، لا تستطيع حماية سكانها المزارعين. وقد يمكن تحسين الآفاق والفرص المتاحة للبلدان النامية عن طريق اتفاقات تجارية جديدة تبتغي نتائج لصالح الفقراء، واتفاقات تجارية بين هذه البلدان حول المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، وتدابير للمعونة التجارية ترمي إلى تقوية الهياكل الأساسية للنقل ومرافق التخزين والمؤسسات التجارية لديها.

٥ - السيدة لونا (المكسيك): أعربت عن القلق إزاء تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الانتعاش الاقتصادي وتزايد المضاربة المالية في أسواق الغذاء العالمية. وفي هذا الصدد، قالت إن المكسيك تؤيد نظاماً تجارياً متعدد الأطراف يفضي إلى النمو الاقتصادي والتنمية، وتدعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى بناء القدرات التجارية لدى البلدان النامية وتأمل أن يتحقق تقدم ملموس عبر مفاوضات جولة الدوحة. والمكسيك تعتبر التجارة عنصراً استراتيجياً في التنمية، لذلك يساورها القلق إزاء انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية، وإزاء تدفقات الانتعاش التجاري الهشة والمتفاوتة. وفي هذا السياق، قد شاركت المكسيك بهمة في الدورة التنفيذية الثانية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في جنيف في ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ تحضيراً للدورة

إطلاق نمو اقتصادي مطرد ومتنوع. وفي هذا الصدد، يشكل تفاقم التفاوت في الدخل وعدم المساواة الاجتماعية وغياب الفرص أمام الفقراء مصدر انشغال خاص.

١٠ - واختتم كلامه قائلاً إن إيجاد سبل جديدة لإخراج البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من دائرة التوقف على هذه السلع يشمل تعزيز الإنتاجية الزراعية بواسطة التكنولوجيا والمعرفة، والاستخدام الناجع للموارد الإنتاجية والمياه، وتحسين صلات الأسواق والتحويل المباشر للمخاطر وتخفيفها بغية الحد من مواطن الضعف لدى المنتجين. وينبغي أن توضح اللجنة الثانية الحاجة إلى استراتيجية منفتحة ومرنة للتعامل مع السلع الأساسية كأحد أركان النمو والتنمية العالميين المستدامين.

١١ - السيدة بارث (منظمة العمل الدولية): قالت إن الأسواق المفتوحة تملك القدرة على تحرير البلدان من قيود اقتصاداتها المحلية، وضمان مكاسب في الإنتاجية عن طريق زيادة الفعالية والتقدم التكنولوجي، وتوفير حافز للاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى، يرتبط تحرير التجارة بفقدان فرص عمل وخلق أخرى. وعلى المدى القصير، فقد تكون الآثار الصافية على العمالة إيجابية أو سلبية، وذلك حسب عوامل خاصة بكل بلد، مثل أداء سوق العمل وسوق المنتجات. أما على المدى الطويل، فيرتقب أن تؤدي المكاسب في الفعالية التي تنتج عن تحرير التجارة إلى آثار إيجابية عموماً على العمالة سواء من حيث عدد فرص العمل أو الأجور. ومع ذلك، حيثما يؤثر تحرير التجارة سلباً على أجزاء من القوة العاملة، فإن الأمر يستلزم سياسات عمل وسياسات اجتماعية من أجل إعادة توزيع بعض مكاسب التجارة.

١٢ - وبخصوص أقل البلدان نمواً، قالت إن الاندماج في الاقتصاد العالمي أمر أساسي للتنمية، ولكن ينبغي أن يكون لتلك البلدان هامش للتحرك السياسي حتى تقرر سرعة

٨ - السيد متشومو (الصندوق المشترك للسلع الأساسية): قال إن الصندوق المشترك للسلع الأساسية ربما يبقى أقوى تجسيد للإجماع الدولي على الحاجة إلى معالجة استمرار الاعتماد على السلع الأساسية كمشكلة تنموية عالمية. فالترساة الحالية من استجابات السياسات العامة والصكوك الدولية للتعامل مع مختلف جوانب هذا الاعتماد تشمل تدابير تتجاوز إدارة الإمدادات، من قبيل تخفيف المخاطر عن طريق تحويلها وإدارتها، والتنويع الأفقي والعمودي لقطاع السلع الأساسية، وتحسين شفافية وفعالية سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، وتدابير دعم الدخل وإدارة العائدات. وخلال ما يفوق عشرين سنة من عمليات الصندوق المشترك للسلع الأساسية، لم يتم تحقيق الإجماع الدولي اللازم من أجل أن يكون للإدارة العالمية للإمدادات أي أثر عملي. وبالتالي فإن الاهتمام المتجدد الذي توليه مجموعة العشرين لشفافية السوق كوسيلة لضمان استقرار أسواق الأغذية أمر جدير بالترحيب. وفي إطار التحضير للأونكتاد الثالث عشر، سيقوم الصندوق بدوره في العناية بالمسائل ذات الصلة في ضوء المعارف السريعة التزايد بسوق السلع الأساسية كمرآة لحركة رؤوس الأموال العالمية.

٩ - واستطرد قائلاً إنه في غضون ذلك، يمكن للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية أن تستغل الفرص الناشئة في أسواق السلع الأساسية بواسطة إجراءات محددة الهدف تقضي إلى حلقة نمو اقتصادي تتقوى ذاتياً في قطاعات السلع الأساسية. وينبغي أن تكون العمليات ذات الصلة قريبة قدر الإمكان من المنتجين الأوليين وأن تمكن القطاع الخاص والممولين على وجه الخصوص، من المشاركة في أبكر وقت ممكن. والصعوبات التي تتم مواجهتها في تخفيف تقلبات سوق السلع الأساسية يجب ألا تثبط الجهود الرامية إلى معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالسلع الأساسية لدى البلدان النامية، التي تمثل أيضاً عارضا من أعراض المحاولات الفاشلة

غير التعريفية التي تتخذ شكل معايير للصحة والسلامة والجودة ومعايير بيئية تفرض تحديات كبرى. وبناء القدرة التجارية لمساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على زيادة صادراتها وتنويعها هو إحدى دعائم برامج التعاون التقني وأعمال الإعانة ذات الصلة بالتجارة التي تقوم بها اليونيدو، التي تساهم، في عدة ترتيبات منها الإطار المتكامل المعزز والمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة؛ وقد نسقت إعداد طبعة عام ٢٠١٠ من دليل الموارد المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة. واختتم كلمته بقوله إن اليونيدو ستواصل الدعوة إلى وضع التحديات المتصلة بالتجارة في قلب النقاش الدولي حول التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٤.

ومدى خفض حمايتها لمنتجاتها، ويجب عليها أن تستثمر في المهارات والقابلية للتوظيف وفي حد أدنى أساسي للحماية الاجتماعية. فمن أجل حفز التنمية وفرص العمل على أساس مستدام، يجب أن تصاحب التجارة المفتوحة سياسات لمعالجة مشاكل التكيف وشواغل التوزيع وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والعمالة والضمان الاجتماعي والتعليم. واختتم جدول أعمال الدوحة الإنمائي بنجاح سيكون مؤشرا على أن الحكومات تواصل معارضتها لسياسة الحماية الجمركية وتبحث عن فرص جديدة للنمو والتنمية وخلق فرص العمل عبر التجارة.

١٣ - السيد بريدليل (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) قال إن الاندماج في التجارة الإقليمية والعالمية ييسّر، بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات المحلية الصغيرة، زيادة كبيرة في الطلب على سلعها، مع ما يرافق ذلك من خلق لفرص العمل وتوليد الدخل من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة. وتواجه عدة بلدان نامية تحديات شديدة من الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار الذي يسببه الاعتماد المفرط على السلع الأولية وتقلبات أسعارها. كما أنها تواجه تحدي تنويع إنتاجها وقاعدة تصديرها في اتجاه السلع المصنعة، التي كثيرا ما توفر حوافز تنموية قوية وأكثر استدامة من أنواع الصادرات الأخرى. وقد غيرت العولمة مفهوم التنمية الصناعية وازدادت أهمية "التجارة في المهام" بشكل كبير، لا سيما كوسيلة تمكن البلدان النامية من الاندماج في السوق العالمية؛ كما أدى النمو القوي للاقتصادات الناشئة إلى تزايد الفرص التجارية، خاصة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتجارة الإقليمية.

١٤ - وتابع قائلاً إنه علاوة على التعريفات الجمركية التفضيلية، ينبغي للبلدان النامية أن تطور قدرات تنافسية في مجال العرض وأن تضمن امتثال منتجاتها لمواصفات الأسواق التنافسية. فالقيود القائمة في قواعد المنشأ والحوافز